

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2012/WG.3/Report
28 December 2012
ORIGINAL: ARABIC

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

المنتدى الإلكتروني حول الديمقراطية والمشاركة
٤ حزيران/يونيو - ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) منتدى إلكترونيًا حول الديمقراطية والمشاركة على موقعها الإلكتروني التالي: <http://pdwa.escwa.org.lb/page.php?id=24> خلال ٤ حزيران/يونيو - ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وشارك فيه ممثلون عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومراكز البحث وهيئات أكاديمية، إضافة إلى خبراء وناشطين في الشأن الاجتماعي.

استهدف المنتدى الإلكتروني مناقشة مختلف التحديات التي تواجه عملية الانتقال إلى الديمقراطية، والتداول بشأن متطلبات وشروط الحكم الديمقراطي، والعلاقة بين الديمقراطية والمشاركة المدنية، بالإضافة إلى تقديم حلول تساعد على فهم المرحلة الحالية من التغيير.

ويتضمن هذا التقرير، الذي أعده مشكوراً السيد مالك الصغيري (ميسر المنتدى)، حصيلة المناقشات التي جرت خلال المنتدى الإلكتروني، بالإضافة إلى مقترحات المشاركين وتوصياتهم وآرائهم حول مجموعة الأسئلة المطروحة، كما يتضمن التقرير تقييماً موجزاً للجدوى والمعوقات.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٦-١ مقدمة
		<u>الفصل</u>
٣	٢٠-٧ أولاً- النتائج
٦	٩٥-٢١ ثانياً- محاور المناقشة
٢٣	٩٨-٩٦ ثالثاً- تنظيم الاعمال
٢٤	٩٩ رابعاً- ملاحظات ختامية

مقدمة

- ١- يندرج المنتدى الإلكتروني حول المشاركة والديمقراطية ضمن باقة منتديات أطلقتها شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢. وقد تناولت المنتديات الأخرى، تبعاً، موضوعات "المشاركة في السياسات العامة" و"الإعلام والتنمية" و"الاندماج الاجتماعي".
- ٢- في سياق الحراك العربي، والتغيرات التي أحدثتها على مستوى النظم والهيكل والأدوار في بعض البلدان العربية وفي ظل المخاض الاجتماعي والسياسي الذي رافقه، ظهر جلياً بأن المنطقة مقبلة على تحولات جوهرية ما زالت ملامحها غير واضحة ومرتبطة بعوامل عديدة منها دينامية الحراك وتناقضات القوى الاجتماعية ودور الشباب والنساء ومكانة المجتمع المدني وصراع القوى السياسية على النفوذ والسلطة وتدخل فاعلين أجانب وغير ذلك.
- ٣- وداخل هذا السياق الضاغط، تطرح قوى التغيير، موضوعات التمكين والمشاركة والديمقراطية كأولويات رئيسية، وكشروط ومرتكزات أساسية يجب تثبيتها وحمايتها من أجل الانتقال الحقيقي نحو الحريات ودولة القانون والمؤسسات.
- ٤- وإدراكاً منها لهذه الرهانات أطلقت الإسكوا المنتدى الإلكتروني حول المشاركة والديمقراطية من خلال توجيه دعوة إلى عدد كبير من المعنيين والخبراء لزيارة الموقع الإلكتروني التابع للمنتدى والمشاركة في النقاشات الإلكترونية على مدى أربعة أشهر متتالية (من ٤ حزيران/يونيو ولغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢). وقد كان معظم المدعوين من المهتمين والمتابعين للحراك الثوري والناشطين في قضايا المشاركة والديمقراطية، كما أن عدداً منهم شارك في لقاءات ومؤتمرات وورشات عمل سابقة، ومن بينهم نشطاء ميدانيين في دول الربيع العربي. وبغية تحفيز مشاركة الأعضاء وتعزيز مساهماتهم، طُرحت كافة المساهمات ضمن منافسة إقليمية للفوز بـ "جائزة الإسكوا لأفضل مساهمة في المنتديات الإلكترونية".
- ٥- وتضمن المنتدى مجموعة من مواد القراءة حول المشاركة والديمقراطية الصادرة عن الإسكوا ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى بهدف تبادل الآراء وتقييم بعض المراجع. ومن أجل تيسير وتفعيل النقاش، تم تعيين "ميسر" لهذا المنتدى يتولى إدارة الجلسات وطرح الأسئلة المُحفزة والرد على أسئلة المشاركين.
- ٦- من المعلوم أن القوى الاجتماعية التي شاركت في الانتفاضات في دول المنطقة لم تتفق في ما بينها على أهداف محددة سلفاً، حيث يبدو أن غالبية هذه القوى لم تتوفر لديها رؤية مشتركة حول النظام السياسي البديل. لكن ذلك لا ينفي وجود توافق على أهداف عامة مشتركة طبعت مسار هذه الانتفاضات، أبرزها الحرية والعدالة والمشاركة.

أولاً- النتائج

- ٧- على مدى أربعة أشهر، وباللغتين العربية والإنكليزية عالج المنتدى الإلكتروني (٦ مداخلات)، قضايا متعددة، وفيما يلي موجز لأهم العروض والمناقشات:

برأيكم، هل تدنو الانتفاضات العربية من تحقيق الأهداف العامة التي قامت من أجلها أم أن هناك تراجعاً أو ركوداً في المدى المنظور؟

٨- أدى الشباب العربي دوراً طليعياً في الانتفاضات التي شهدتها دول المنطقة كما كان لجهوده الفضل في كسر حاجز الخوف والانطلاق نحو تحقيق التطلعات وتأمين العيش الكريم والاستخدام المنتج والمشاركة ... لكن النتائج التي أدت إليها هذه الانتفاضات لا تزال دون مستوى هذه التطلعات.

برأيكم، ما هي المسائل الجوهرية التي ينبغي توفرها في كل مجتمع والكفيلة بتحقيق تطلعات الشباب العربي جراء الجهود التي شارك فيها لإسقاط السلطات القائمة؟

٩- سرعان ما تركزت جهود المرحلة الانتقالية بعد إسقاط الأنظمة على قضايا الانتخابات وما أعقب ذلك من صراع على السلطة، قد يؤدي إلى تغيير وجهة العمل من أجل وضع سياسات عامة معبرة عن مصالح وتطلعات كافة الفئات الاجتماعية وخاصة المهمشة منها.

برأيكم، هل تشكل الانتخابات ضماناً كافية للانتقال إلى الديمقراطية، وما ارتباطها بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذات الأولوية في المرحلة الانتقالية؟

١٠- شاركت المرأة بشكل فاعل ومؤثر في الانتفاضات العربية، حيث تعاضد دورها في مختلف مراحل الانتفاضات، لكن سرعان ما تراجع هذا الدور لدى البحث في هيئات وآليات صنع القرار.

برأيكم، ما هي أسباب هذا التراجع في دور المرأة ضمن هيئات صنع القرار وآليات المشاركة في تنفيذه وما هي الإجراءات المباشرة لمواجهة هذا التراجع في المرحلة الحالية؟

١١- يحتدم الصراع حالياً حول مفهوم الحكم المدني واستبعاد تأثير الدين على الدولة بين العسكر والإسلام السياسي من جهة، وبين المكونات السياسية الأخرى. وبكلتا الحالتين، فإن هذا الصراع قد لا يمتّ بصلة إلى الهدف الرئيسي للانتفاضات للوصول إلى دولة مدنية ومواطنة حقيقية وجامعة.

برأيكم، هل ينكفي مستقبلاً شعار المطالبة بدولة مدنية، دولة القانون والمواطنة والتداول السلمي على السلطة، جراء الصراع بين الإخوان المسلمين والعسكر، ولماذا؟ وما هي أبرز الأمور التي يحتاجها؟

١٢- إن أبرز ما أثارته نتائج الانتخابات عقب الانتفاضات العربية هي قوة الإخوان المسلمين بنسب تجاوزت التوقعات إلى حد بعيد. وكان هذا الصعود على حساب القوى الأخرى التي شاركت في الانتفاضات العربية بفعالية.

برأيكم، لماذا جاءت حصة الإخوان المسلمين في السلطة أكبر من حصتهم في الانتفاضات، وكيف يمكن لذلك أن يؤثر سلباً أو إيجاباً على الانتقال السلمي إلى المواطنة والديمقراطية؟

١٣- في العديد من البلدان التي شهدت انتفاضات وأسقطت السلطة القائمة، لم تبدأ المرحلة الانتقالية الفعلية إلى الديمقراطية. وهناك من يقول أن إسقاط النظام يتحقق حيث تسقط السلطة.

برأيكم، ما هي الحاجات الضرورية لإطلاق المرحلة الانتقالية الفعلية والعمل على صوغ عقد اجتماعي جديد يضمن المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية لجميع المواطنين؟

١٤- هناك من يرى ارتداداً للعملية الانتقالية بسبب نفوذ ما يسمى بقايا النظام السابق مما يعرض الانتقال الديمقراطي للتقويض، ويفتح المجال لعودة الاستبداد بأشكال مقنعة.

برأيكم، كيف يجب التعامل مع فلول النظام السابق لتثبيت الانتقال الديمقراطي ولجعله غير قابل للارتداد؟

١٥- تختلف القوى السياسية الناشئة حول الاهتمامات والأولويات التي يجب التركيز عليها في المرحلة الانتقالية، ومنها كتابة الدستور، ودور العسكر في السياسة والمصالحة الوطنية وغيرها.

برأيكم، ما هي أولويات المرحلة الانتقالية التي تساهم في تثبيت الانتقال السلمي نحو الديمقراطية؟

١٦- برز خلال الانتفاضات العربية "فاعلون جدد" من قبيل الحركات الشبابية المتحررة، ومن بيئة الأحزاب الإصلاحية والمتمردة على آلة القمع، ولكن دور هذه الحركات سرعان ما بدأ بالتراجع لدى صعود الأحزاب الدينية.

برأيكم، هل يمكن أن تستعيد هذه الحركات فاعليتها وديناميتها وما هي شروط تحقيق ذلك؟

١٧- إن الحراك الثوري في المنطقة العربية تعبير ركز على حاجة الشعوب إلى تغيير جذري وعميق يمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ولكن مرحلة الانتقال الديمقراطي ركزت أكثر على الإصلاحات السياسية والحريات من تركيزها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بمسار التنمية القائم على الاستهلاك والريع النفطي والتبعية للغرب والديون.

برأيكم، أي إصلاحات يتوجب القيام بها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؟

١٨- حطمت الانتفاضات العربية حاجز الخوف والرعب من الحاكم وأسست لقيام "رأي عام" عربي متيقض ومستعد للدفاع عن حقوقه بكل جدارة، ولكن في المقابل يرى البعض أن الحراك الثوري لم يلامس بعد الجانب الثقافي المشدود إلى التقليد والمحافظة والانغلاق بحجج دينية وهذا ما أثبتته نتائج الانتخابات في بعض الدول من فوز للقوى المحافظة.

برأيكم، أي شروط لازمة لقيام ثورة ثقافية في الوطن العربي؟

١٩- رفعت الجماهير المنتفضة شعارات من قبيل "الشعب يريد تحرير فلسطين" ولا زالت تطالب بسن تشريع يجرم التطبيع مع إسرائيل في الدساتير المنقحة أو الجديدة.

برأيكم، أي علاقة بين الحراك الثوري العربي وبين القضية الفلسطينية؟

٢٠- اندلعت تحركات شعبية في دول أوروبية طرفية مثل اليونان وإسبانيا وهي مرشحة للارتفاع بفعل الاحتقان السياسي وضغوط الأزمة المالية، وتزامنت تلك التحركات مع غليان الشارع العربي.

برأيكم، هل من إمكانية لأن يمتد الحراك العربي إلى دول أخرى؟

ثانياً- محاور المناقشة

السؤال الأول: برأيكم، هل تدنو الانتفاضات العربية من تحقيق الأهداف العامة التي قامت من أجلها أم أن هناك تراجعاً أو ركوداً في المدى المنظور؟

٢١- أثار المشاركون بداية قضية المصطلح وتساءلوا هل ما يجري في بعض الدول العربية هو ثورة أو انتفاضة "قطرية" أم هو مسار ثوري "ميتا-قطري" أي عربي بما يعنيه ذلك من دلالات حضارية وجيوستراتيجية. وقضية المصطلح ليست ترفاً فكرياً بل هي مسألة جوهرية في فهم رهانات الأطراف والفاعلين الرئيسيين، حيث أبرز بعض المشاركين ما اعتبروه خطورة اعتماد مصطلح "الربيع العربي" لاعتبارات عديدة أهمها أنه لم يكن من "إبداع" صناع الحراك والفاعلين فيه بقدر ما كان تسمية "غربية"، مقارنة بـ "ربيع براغ" والجميع يعلم الجهات التي دعمته. وفعلاً فللتسمية إستراتيجيتها ودواعيها والأمر مثلاً ينسحب على "ثورة الياسمين" نسبة لما حصل في تونس وهي تسمية أطلقها الإعلام الفرنسي على "ثورة" تونس رغم كونها لم تلق رواجاً لدى مدن وأحياء وشباب الثورة فإنها التسمية الراجحة.

٢٢- أما في ما يتعلق بالسؤال فقد انقسم المشاركون إلى رأيين، فاعتبر البعض أن الانتفاضات العربية لم تحقق أهدافها، بل ربما انكفأت وأدت إلى أوضاع أكثر سوءاً، ويعتبر آخرون بأنها حققت بعض أهدافها والباقي رهن بعوامل أخرى بنيوية وهيكلية تتطلب ردها من الزمن.

٢٣- وبعض المشاركين مثلاً اعتبرت بأن الحراك لم يحقق أهدافه، وأن الوضع مشحون بالمخاطر وينذر بالأزمات، وترجع ذلك إلى تدخل العسكر وإجهاض التحركات وإلى الدور المتعاضم للإخوان المسلمين وغيرهم من الجماعات الدينية. في حين اعتبرت مشاركة أخرى بأن الانتفاضات لم تسقط الأنظمة وأن جل ما قامت به هو إزاحة رأس النظام دون تغيير جذري في بنى وهياكل النظام.

٢٤- ويعتبر أحد المشاركين مثلاً بأن الانتفاضات حققت الشيء الكثير على المستوى الشعبي والسياسي، وما أسماه عودة السياسة إلى المجتمع وهي مسألة جد مهمة وإستراتيجية لأنها ستمنع أي استبداد قادم أو محتمل بفضل يقظة المجتمع ووعيه، واعتبر بأن المهمات الأخرى تتطلب عملاً بعيد المدى يتعلق بطبيعة البنى الاجتماعية والسياسية التي تحكم المجتمعات العربية، وكذلك الموروثات العصبية والقبلية والطائفية والاثنية التي تتحكم بمسار هذه المجتمعات، والإجابة عن السؤال مقرونة بتحليل هذه البنى، وحجم التحولات، والمعوقات التي تعيق عملية التغيير السياسي والاجتماعي.

٢٥- أما مشارك آخر فقد نقد السؤال معتبراً بأن القضية ليست متعلقة بالمسافة (حيث يمكن قياسها)، فلننا في سباق حواجز نعرف خط الوصول والطريق وشكل الحواجز، فالقضية برأيه جد معقدة ومرتبطة أساساً بموازن القوى داخل كل بلد وفي المنطقة برمتها وبالتأثيرات الداخلية والخارجية، ومؤكداً بأن الحراك الثوري العربي لن ينجز مهامه إلا بعد عقود طويلة، فالثورة الحقيقية، في رأيه، تكمن في العقول ولا ثورة دون فكر وعمل جديدين يتجاوز بهما العرب حالة الانحطاط والتخلف والتبعية التي يعيشونها.

٢٦- معظم مساهمات المشاركين وتعليقاتهم على هذا السؤال بدت حذرة وأكدت على أن الأهداف مرتبطة بعوامل عديدة وتتطلب وقتاً وجهداً ومثابرة من الجميع، وتم الاتفاق على مايلي:

(أ) خلال الحراك ضعفت الدولة نسبياً وتزعزعت صورتها التي هي كجسم متعال أشبه بـ "الغول" المتحكم بالعباد، فالشعوب العربية التي حطمت جدار الخوف واستعادت السياسة والسيادة أمامها الآن تحد كبير لبناء مؤسسات المجتمع من أجل تحقيق التوازن لمؤسسات الدولة؛

(ب) المؤشرات الأولية في عدد من البلدان تثبت بأن الإصلاح وإعادة البناء تسير ببطء لكن بثبات، وأن الحريات العامة والخاصة المقموعة سابقاً أصبحت مُصانة ومتاحة للجميع بما في ذلك حرية التنظيم والصحافة والنظائر والاحتجاج والعمل النقابي، والتعددية السياسية في ظل مشاركة الجميع في الحياة العامة بكل تفاصيلها؛

(ج) القضايا ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية تتطلب وقتاً طويلاً وإصلاحاً جذرياً يصعب انجازه، ومرتبطة بموقع البلدان العربية في التقسيم العالمي للعمل وفي الخارطة الجيوستراتيجية وقدرتها على تطوير القدرات الذاتية والإبداع وإنتاج الثروة ذات القيمة المضافة وفي البحث والتطوير.

٢٧- لم يأخذ الجميع الوقت الكافي لمشاهدة ما يحدث وتقييمه، فالاجابة على سؤال تقييمي لواقع شديد التحول والتبدل ويتحرك وفق ضغط الفاعلين ومصالحهم هو ما يؤثر مباشرة في القدرة على التشخيص والتقييم الموضوعي. ولكن جميع المشاركين حللوا بإسهاب مواقفهم مستندين إلى حجج ووقائع اعتبروها مرتكزات دالة على طبيعة المسار وأفاق تطوره.

السؤال الثاني: برأيكم، ما هي المسائل الجوهرية التي ينبغي توفرها في كل مجتمع والكفيلة بتحقيق تطلعات الشباب العربي جراء الجهود التي شارك فيها لإسقاط السلطات القائمة

٢٨- اتفق أغلب المشاركين على أن المسائل الجوهرية الواجب توفرها لتحقيق تطلعات الشباب العربي هي بالأساس الديمقراطية والحرية والحق في التعبير و"التنظيم" والإضراب والاحتجاج باعتبارها مكاسب فرضتها الثورات يجب حمايتها ووضع الآليات لتثبيتها وتجريم التراجع عنها. كذلك ضرورة وضع مسار تنمية جديد يقوم على تكافؤ الفرص والمساواة بين الجميع، والتوزيع العادل للثروة بما يعيد بناء طبقة وسطى عريضة ويزيل الفوارق بين فئات المجتمع.

٢٩- وأكد المشاركون أيضاً، بأن الثورة تعني تغيير جذري في بنية النظام، بمعانيه المتعددة السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وذلك من خلال البدائل التالية حسب رأي بعض المشاركين:

(أ) التخلي التدريجي عن إملاءات المؤسسات المالية الدولية وشروطها المذلة وديونها الطويلة؛

(ب) التخلص التدريجي من التبعية المفرطة للغرب والمرتبطة باتفاقيات غير ندية وبعلاقات تعود لحقبة الاستعمار؛

(ج) التدرج في بناء اقتصاد وطني يقوم على قطاعات مشغلة ومنتجة ذات قيمة مضافة كبيرة، وتشجيع البحث العلمي والمبادرة الخاصة والإبداع؛

(د) التدرج في بناء تحالفات إقليمية عربية متينة وإستراتيجية من أجل حرية تنقل المواطنين والبضائع ورؤوس الأموال العربية والمعلومات إلخ؛

(هـ) التدرج في تعزيز مؤسسات مالية نامية مثل البنك الأفريقي للتنمية أو البنك الإسلامي للتنمية وبناء علاقات متينة مع القوى الصاعدة في شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

٣٠- تم ملاحظة الصبغة التدرجية ولكن أيضاً الحاسمة في علاقة العرب مع العالم وقد أبدى المشاركون حساسية تجاه طبيعة العلاقة القديمة المتجددة بين الدول العربية وبين الدول العظمى والقائمة على التبعية والهيمنة والتدخل (حساسية سياسية واقتصادية وليست حضارية)، وأكدوا على أن ذلك لا يعني عداء للغرب ولثقافته وحضارته بل ذهب بعضهم لاعتبار أن أصدقاء الحراك الثوري العربي موجودون في الغرب أكثر مما هم موجودون بيننا.

السؤال الثالث: برأيكم، هل تشكل الانتخابات ضماناً كافية للانتقال إلى الديمقراطية، وما ارتباطها بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذات الأولوية في المرحلة الانتقالية؟

٣١- أجمع معظم المشاركين على أن الانتخابات لا تشكل ضماناً كافية للانتقال الديمقراطي رغم تأكيدهم على أهميتها كآلية تعبر عن إرادة الشعب وتعكس ثراء المجتمع وتعدده. فيعتبر أحد المشاركين بأنها لا تشكل ضماناً بل مجرد "شرعة" شكلية لحكام جدد بدلاً من إسقاط النظام ويتساءل هل حدث تحول حقيقي في أجهزة الدولة ومؤسساتها في الدول التي جرت فيها الانتخابات وخاصة تونس ومصر؟ ويجب بالنفي بدليل حالة التخبط التي تعتري الحكام الجدد (الإسلاميون وحلفاءهم) بين طوباوية الثورة وصخرة الدولة.

٣٢- وتعتبر إحدى المشاركات بأن النظام الذي حكم مصر وتونس عبارة عن مصالح وارتباطات وعلاقات ونفوذ ولوبيات مال وإعلام وأعمال، وليس بالسهل التسليم في كل ذلك. والنظام أيضاً هو عقلية وثقافة قبل أن يكون أشخاص ومؤسسات، لدى فإن الانتخابات التي يشرف عليها النظام لا تفرز إلا حكماً جدد يواصلون، لعب دور الواجهة أو الوكيل للحكام الحقيقيين أصحاب النفوذ والمال والإعلام. وقديماً قيل بأن من يمسك الجيش والمال يمسك بالسلطة والنظام، متسائلة هل اقتربت "ثوراتنا" العربية من هذا الثنائي المرعب. الجيش ورأس المال؟ ألم يُدر الجيش ورأس المال العملية الانتخابية برمتها؟ فهل يمكن إذا الحديث عن ديمقراطية وتداول وشفافية؟ وتؤكد بأن الانتخابات لا تشكل ضماناً كافية، فالانتخابات هي مجرد آلية من آليات الديمقراطية وقبل تبني الديمقراطية شكلاً يجب تبنيتها مضموناً وأفكاراً وعلاقات.

٣٣- كما اعتبر آخرون بأن الانتخابات في نهاية المطاف هي انعكاس لميزان القوى السياسي الذي تتدخل فيه ماكينة القوى التقليدية والمال السياسي "المسموم" وهي أيضاً انعكاس للوعي الشعبي وللبرامج المطروحة، وفي رأي بعض المشاركين، فإن العقل العربي عموماً ما زال محكوماً بالماضي التقليدي المحافظ في حين أن المرحلة هي مرحلة تغيير وتقدم، وبالتالي فإن الانتخابات حالياً لن تخدم إلا القوى المحافظة والتقليدية. وهناك مشاركة أخرى تطرقت للموضوع من زاوية مختلفة معتبرة بأنه لا يمكن تحقيق عملية انتخابية نزيهة دون مكافحة الجوع ودون إحداث إصلاحات اقتصادية واجتماعية عاجلة.

٣٤- أما أحد المشاركين فقد أكد بأنه ليس غريباً أن تطرح في المرحلة الانتقالية التي اعقبت الانتفاضات قضية الانتخابات بوصفها أحد عوامل تحقيق الديمقراطية، كشعار جامع للخلاص من الديكتاتوريات السائدة.

فالانتخابات مطلب ديمقراطي فعلاً، لكنه لا يختزل المطالب الديمقراطية الأساسية في المواطنة والحريات السياسية والإعلامية وحق التنظيم الحزبي.

٣٥- عموماً، اعتبر المشاركون بأن الانتخابات ضرورية ولكنها ليست ضماناً ويتبين ذلك من خلال ما يلي:

(أ) يأتي الإلحاح العربي على الانتخابات الحرة والنزيهة انعكاساً وجواباً عن "تقليد عربي" للأنظمة السائدة سمته الرئيسية التزوير وتعليب الانتخابات وتعيين من سينجح سلفاً، ناهيك عن الانتخابات الرئاسية التي ينال فيها الرئيس المرشح الوحيد ٩٩ في المائة من أصوات الشعب. لذا يأتي مطلب الانتخابات في مكانه في هذه المرحلة الانتقالية، بصرف النظر عن النتائج التي تفرزها والقوى التي ستصعد بموجبها؛

(ب) لقد كان النزول الكثيف للمواطنين خصوصاً في مصر وتونس وممارسة حقهم في الاقتراع أمراً يدعو للتفاؤل بالمستقبل؛

(ج) وفي المقابل، إذا كانت الانتخابات شرطاً واجباً للممارسة الديمقراطية، فليس حكماً أنها ستأتي بقوى التقدم والتغيير. في الماضي، أسفرت الانتخابات والعملية الديمقراطية في أوروبا إلى سيطرة القوى الفاشية والنازية، وحديثاً نرى أن هذه الانتخابات تعيد في فرنسا أقصى اليمين وتضعه في منافسة مع سائر القوى. وحسب رأي معظم المشاركين فإنه في العالم العربي، وبعد الانتفاضات فوجئ كثيرون بأن الانتخابات أعطت القوى التي لم تكن الأساس في إطلاق الانتفاضات (ويقصد التيارات الإسلامية) المواقع الأولى في البرلمانات أو الانتخابات الرئاسية.

٣٦- ولتفسير هذه النتائج يجب النظر إلى المكون السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأقطار التي جرت فيها الانتخابات. وبغض النظر عن النتائج فقد أكد المشاركون على أن الاحتكام إلى الديمقراطية وإلى صناديق الاقتراع يفرض احترام ما تفرزه هذه الانتخابات من نتائج. وذكر أحد المشاركين تجربة الجزائر عام ١٩٩٠ باعتبارها خير دليل على النتائج الكارثية للانقلاب على العملية الديمقراطية.

٣٧- أكد معظم المشاركين على أن التحول الديمقراطي لن يتحقق بكبسة زر، بل هو مسار معقد، تشكل الانتخابات أحد عملياته، والتقدم دونه مشكلات عديدة لن يتحقق إلا بتعزيز الديمقراطية.

السؤال الرابع: برأيكم، ما هي أسباب تراجع دور المرأة ضمن هيئات صنع القرار وآليات المشاركة في تنفيذه وما هي الإجراءات المباشرة لمواجهة هذا التراجع في المرحلة الحالية؟

٣٨- احتل موضوع المرأة، بأبعاده المختلفة، حيزاً كبيراً من النقاش باعتباره من القضايا المعقدة والمتشعبة، واستعرض المشاركون أسباب تعقد الموضوع ومظاهره في المجتمع وانعكاساته على واقع المشاركة، معتبرين أنها معركة كل المجتمع وليست معركة المرأة وحدها، فتحررها رهن بتحرر المجتمع بأكمله من كل ما ينتقص من شأن المرأة ودورها. إن مشاركة المرأة في ساحات وميادين التظاهر والنضال وتعرضها للعنف والإهانة على غرار ما يصيب الرجل، هو تكريس للمساواة مع الرجل في السعي إلى التغيير. ولكن رغم "المساواة" معه في التضحية والنضال فإنها لا "تتساوى" معه في الحقوق والحريات، ولقد أكد المشاركون أنه في ظل غياب دور فاعل للمرأة فإن المجتمعات العربية يستحيل عليها التقدم وتحقيق مشروعها النهضوي.

٣٩- وتطرق أحد المشاركين إلى الحملات ضد المرأة التي تشنها، حسب رأيه، قوى السلطة والمؤسسات الدينية. "لقد كان ملفتاً في سياق التظاهرات التي قامت في كل من مصر واليمن، التحريض ضد مشاركة المرأة تحت حجة عدم جواز الإختلاط (في اليمن)، أو في بدعة "فحص العذرية" (في مصر)، أو حالات الإغتصاب (ليبيا)". ويمكن تفسير هذا السلوك في كونه يصدر عن خوف حقيقي من كسر الجدار المفروض على المرأة الذي يمنعه من المشاركة في الشأن العام، بسبب ما تعنيه مشاركتها من تضخيم حجم الحشود وفعاليتها في المطالبة بإسقاط النظام.

٤٠- من المعروف أن أحد المقاييس الرئيسة لتحديد درجة تقدم المجتمع أو تخلفه تتصل بموقع المرأة في المجتمع، ومدى نيلها لحقوقها السياسية والمدنية. في مجتمعاتنا العربية، لا يزال هذا المقياس بعيداً عن التحقق، وإن تحقق جزئياً في بعض البلدان. وفي هذا السياق عبر بعض المشاركين عن تخوفهم لما ستؤول إليه قضايا المرأة خاصة مع صعود "الإسلاميين" لسدة الحكم، واعتبر أحدهم بأنه "لا يجب أن نتوقع نهضة نحو المزيد من حقوق المرأة لأننا، في رأيه، أمام ثقافة تقليدية، تتعاطى مع المرأة في وصفها "عورة"، وتدعو إلى إلزامها المنزل".

٤١- اعتبر معظم المشاركين بأن "نصف المجتمع الذي يتكون من النساء سيكون أمام معركة غير سهلة للحفاظ على بعض الحقوق المكتسبة ومنع إلغائها"، ومعركة المساواة بين الرجل والمرأة، ليست خاصة بالمرأة، بل هي معركة المجتمع بكل أطيافه. ويستحيل أن يكون هناك سعي لمشروع نهضوي عربي لا تشارك في صنعه المرأة. وهذه أكبر التحديات التي ستواجه تطور مجتمعاتنا العربية في المرحلة القادمة.

٤٢- كما أثار بعض المشاركين قضايا بعينها مثل:

(أ) دور الجمعيات النسوية العربية والمنظمات المدافعة عن حقوق المرأة، فعلاوة على الصعوبات "التقليدية" المرتبطة بالدعم المادي والتقني واللوجستي وحرية العمل، فإن هذه الجمعيات تعيش في "غربة" مفاهيمها عن "الشعب" "فالحديث عن الجندر والنوع الاجتماعي وسط جمهور من النسوة من أصول إجتماعية متواضعة ومن مناطق ريفية وشبه ريفية أمر يصعب ادراكه؛

(ب) ليس الحاكم السياسي من استبد وقمع قضية المرأة بل من فعل ويفعل ذلك هو الحاكم الثقافي والاجتماعي حيث أن بنية مجتمعاتنا الأبوية والذكورية و"البطريكية" هي التي تنتج ثقافة إقصاء المرأة وحصر أدوارها في تدبير شؤون البيت، وبالتالي فإن المطلوب هو ثورة ثقافية تطيح بالثقافة الاجتماعية التي تركز التمييز ضد المرأة؛

(ج) التشريعات والقوانين التي تحمي المرأة وتصور حقوقها مهمة ولكنها ليست ضماناً كافية، فالنموذج التونسي مثلاً، بلد أول مجلة أحوال شخصية "رائدة" في أفريقيا والعالم العربي وبلد منع تعدد الزوجات. الخ، فالمرأة تعاني الإقصاء السياسي والتمييز المجتمعي والتحرش ومعرضة للابتزاز في العمل، ورغم ذلك فحالتها أفضل مئات المرات من غيرها من الأقطار العربية. فالقضية إذن ليست مرتبطة بالنصوص، على أهميتها الإستراتيجية، بل مرتبطة ببنية المجتمع والأخلاق السائدة والثقافة التي تترى عليها الأجيال؛

(د) ضرورة التمييز بين الفكر الإسلامي الحركي المرتبط بقراءات وتمثيلات معينة وبين الإسلام كدين منفتح على التجديد والتأويل ومؤسساً على جدلية النص والعقل والواقع. كذلك ضرورة عدم ترك الساحة الدينية لبعض التيارات وتجديد الفكر الديني؛

(هـ) وأخيراً بقدر ما كانت المرأة حاضرة وبكثافة في التحركات والاعتصامات بقدر ما غُيبت عن المحطات السياسية للتحول الديمقراطي، ولا مناص من الاعتراف بأنه لا انتقال ديمقراطي ولا حياة سياسية متوازنة ولا ديمقراطية حقيقية في ظل غياب دور المرأة.

السؤال الخامس: برأيكم، هل ينكفى مستقبلاً شعار المطالبة بدولة مدنية، دولة القانون والمواطنة والتداول السلمي للسلطة، جراء الصراع بين الإخوان المسلمين والعسكر، ولماذا؟ وما هي أبرز الأمور التي يحتاجها؟

٤٣- خلاصة ما عبر عنه المشاركون هو أن الإخوان والعسكر قوى غير متصادمة جوهرياً وإن بدا بعض التشنج في العلاقة بينها، بل هي قوى متآلفة والدليل ماثل للعيان في تونس ومصر. وفيما يخص شعار الدولة المدنية اتجه الرأي للقول بأن الشعار لن ينكفى ولكنه سيتعرض لتهديدات اثنين هما:

(أ) المحافظة على الشعار كشعار ولكن افراغه من مضمونه؛

(ب) مع تراجع الحضور الشعبي وانحسار القوى الشبابية والمدنية ستبدأ قوى الالتفاف بإبراز مصطلحات جديدة وتشويه شعار الدولة المدنية.

٤٤- منذ اليوم الأول لانطلاق الانتفاضات، ارتفع شعار الدولة المدنية من قبل التيارات الشبابية، وانتشر المفهوم من دون أن يدرك كثيرون معناه ودلالاته، وفي تلك المرحلة، اضطرت التيارات الإسلامية إلى ركوب الموجة، والتزمت بالدولة المدنية. كما اضطرت قوى الجيش إلى الابتعاد عن دوائر السلطة تحت الضغط. والمشكلة في رأي بعض المشاركين أن قوى المفهوم المدني لا تزال حتى اليوم قوى افتراضية ومحصورة في نخب قليلة، وليست ذات موقع شعبي أو سياسي. ومطلوب من هذه القوى جميعاً، بناء قواها وإنتاج الثقافة المدنية وتعزيزها؛ والعمل على نشر هذه الثقافة والعمل مع الشباب والنساء.

٤٥- وأبرز ما يعيق ذلك، القوى السياسية والمجتمعية التي تهيمن عليها ثقافة رجال الدين؛ والظهور أمام الجمهور بمظهر المغترب عنه وعن ثقافته والفسل في التواصل. فالتغيير لا ينجح إلا إذا تبنته فئات وشرائح إجتماعية متنوعة ومتعددة. وإذا كانت الانتفاضات العربية تهدف إلى تحقيق الديمقراطية والعدالة والمساواة في المجتمع، فإن السلطة القادرة على تحقيق هذه المطالب لا يمكن إلا أن تكون دولة مدنية، تفصل بين الدين والسياسة.

السؤال السادس: برأيكم، لماذا جاءت حصة الإخوان المسلمين في السلطة أكبر من حصتهم في الانتفاضات، وكيف يمكن لذلك أن يؤثر سلباً أو إيجاباً على الانتقال السلمي إلى المواطنة والديمقراطية؟

٤٦- أثار هذا الموضوع، إضافة إلى أجوبة المشاركين كل على حدة، نقاشاً مستفيضاً وافضى إلى تقييم شامل لخطاب وسلوك وأداء هذا التيار الفكري السياسي وإلى نقد لخياراته. فمن وجهة نظر نقدية اعتبر أحد المشاركين صعود الإسلاميين للحكم جاء نتيجة قوة التنظيم ودغدغة الخطاب الديني لشرائح مجتمعية واسعة بسبب ازدواجية من أحد مظاهرها زعمهم تبني قيم الديمقراطية والحريات الفردية والعامة خلال فترات "المد" الشعبي والمدني وانقلابهم عليها.

٤٧- واعتبر أحد المشاركين أن المشروع الإسلامي مشروعاً للتحقق وليس جاهزاً بعد لاستلام الحكم، والسبب هو عدم حسم المعركة الفكرية لفائدة الجناح التنويري المتماشي مع العصر على حساب الجناح التقليدي المحافظ، كنموذج اليسار الذي يزرع تحت جمود عقائدي برغماتي. ويختم رأيه بالتأكيد على دور الثقافة عموماً والفكر خصوصاً في إنجاح المسار الثوري وتسليحه بالعتاد النظري والقيمي والأخلاقي اللازم داعياً لثورة ثقافية وتوفير بيئتها منذ الآن.

٤٨- أما إحدى المشاركات فقد أكدت نجاح الإسلاميين في تونس في تقديم أنفسهم كمدافعين عن الهوية والإسلام والثقافة والثرث، وهو ما عزز من "ثقة" النخبين فيهم في وجه "العلمانيين" و"المغتربين". كما اعتبرت بأن فشل الإسلاميين مسألة وقت لأن لا برنامج لهم وفشلوا في معالجة العديد من القضايا.

٤٩- أما مشاركة أخرى فقد أرجعت فوز الإسلاميين في الانتخابات رغم تأخرهم عن المشاركة في الحراك الثوري إلى عاملين اثنين، (أ) نجاح الإخوان المسلمين في "التغلغل" داخل المجتمع عبر أنشطة اجتماعية وإنسانية وتربوية إلخ؛ و(ب) "مناورة" السلطة و"افتكاك" مساحات داخل الإعلام والبرلمان والظهور بمظهر البديل القادر على تلبية الطلبات وقيادة المرحلة.

٥٠- وعموماً يمكن استنتاج ثلاث دالات أجمع عليها المشاركون أدت لان تكون حصة الإخوان المسلمين في السلطة أكثر من حصتهم في الثورة:

(أ) الإرث التاريخي لهذه الحركات وتجربتها الطويلة في المعارضة وخاصة نجاحها في التغلغل داخل فئات وشرائح المجتمع؛

(ب) القاعدة الفكرية والثقافية "المتجانسة" مع ثقافة الشعب الفكرية والدينية، ونشاطها السياسي الحركي والديني داخل المساجد ودور العبادة؛

(ج) القدرات التنظيمية الهائلة والماكنة الانتخابية وتقاليدها الانضباط والصرامة والإمكانات المادية الكبيرة.

٥١- وقبل الانتقال للجزء الثاني من السؤال المتعلق بمدى تأثير ذلك على الانتقال السلمي إلى الديمقراطية فإن تحليل الجزء الأول قد أفاض فيه المشاركون مما دفع للسؤال حول دينامية الحركات الإسلامية ومدى قدرتها على تجديد خطابها ومواءمة عملها ونشاطها مع المتغيرات الحالية، وقد طرح المشاركون أفكاراً واستفهامات نجملها فيما يلي:

(أ) هل مطروح اليوم على الحركات الإسلامية ذات المرجعية الإخوانية تجديد فكرها وممارسة نقد ذاتي، وهل هذا في جدول أعمالها؟ وهل يعكس تبنيها للديمقراطية وتركيزها على إبراز مواقفها "الإيجابية" من الحريات الفردية والعامّة وخاصة تبنيها لمقولة الدولة المدنية تغييراً هادئاً في فكرها الحركي والسياسي والنظري؟ أم أن الأمر لا يغدو إلا "تكتيكاً" لطمأنة الخصوم والشروع في تغيير المجتمع عبر أداة الدولة باتجاه أفكارهم الأولى ومنطلقاتهم الأولى؟

(ب) أليس وجبها الرأي القائل بأن الإسلاميين يواجهون منفردين قوى الردة ممثلين في الفلول واللوبيات المرتبطة بشبكات الفساد وممثلة في بعض القوى الإقليمية والدولية التي لا تستسيغ خطابهم أو لم تنجح في عقد ترتيبات معهم ممثلة في بعض القوى الايديولوجية المعارضة؟

(ج) هل ترك الإسلاميين وحيدون يتخبطون في حل مشاكل متراكمة تعود لعشرات السنين؟

(د) أليس حرياً بالجميع، الجلوس لطاولة واحدة لتحديد المهام الوطنية التي لا خلاف حولها، وتعزيز المشترك وإبرازه دون طمس الاختلاف و"التحالف" حول قضايا إستراتيجية لبناء "الكتلة التاريخية" التي تجمع القوى الوطنية من كل التيارات أو بناء "التيار الرئيسي" للأمة؟

(هـ) من البديل عن الإسلاميين؟ البعث مثلاً لما انتهى إليه مع الناصريين بضمور حضورهم وخفوت صوته في أكثر من قطر، ففي تونس مثلاً حيث يعتبر اليسار قوة حقيقية ونافذة في النقابات والجامعة فإن أبرز قواه تخلت عن لفظ "الشيوعية" بعد انتخابات المجلس التأسيسي بحجة "عداء" الشعب لهذه النظرية. ولا نسمع البتة الفاظ الصراع الطبقي والبرجوازية، ولا نسمع أصلاً حتى ألفاظ مثل الاشتراكية والديمقراطية الشعبية؛

(و) هل القوميون أو اليساريون هم البديل؟ هل الليبراليون هم البديل؟ وهم الذين يتبنون الخيارات الاقتصادية التي كان يتبعها النظام السابق؟ هل تكون الحركات الشبابية؟ هل يكون الحراك الثوري بصدد إعداد جيل جديد من الفاعلين بفكر وعمل جديدين؟

٥٢- جميعها أسئلة، بعضها إنكاري، تناولها المشاركون وتبادلوا حولها الأفكار ونحن بدورنا نعيد طرحها لاقتسام مهمة البحث فيها. وفيما يتعلق بالجزء الثاني من السؤال فقد أبان النقاش، في عمومته، عن موقف مشترك نسبياً بين المشاركين مفاده:

(أ) المشكلة الحقيقية ليست في مدى اعتبار الإسلاميين خطراً على الديمقراطية (لأن هذا يعد تكريراً لعقبة الديكتاتوريات سابقاً) بل تكمن في أمرين أولهما هذه القسمة الثنائية لخيارات الانتماء السياسي المحدودة التي تحتاج إلى خط ثالث في الأقطار العربية نتيجة تهميش فئة الفاعلين الحقيقيين في الثورات (الشباب)، وسيطرة الخطاب القديم الذي لا يمثل صوت المنتفضين، ولا يتيح للشباب العربي فرصة التعبير عن مواقفه؛

(ب) إيجاد الحل الفعلي للإشكال الأول هو ما قد يحد من خطر الإشكال الثاني لأن العقبة ليست في مدى استجلاب الحركات الإسلامية للآليات الحديثة في تنظيم الحياة المجتمعية بقدر ما يكمن في مدى إيمانها بذلك، فذلك قد يفرز نوعاً من الديمقراطية الشكلية التي يمكن أن تجعل العودة إلى الديكتاتورية واردة؛ ولتفادي هذه العودة ينبغي ضخ الحركة في مفاصل الشعب وتوضيح القضايا الأساسية وعدم تغيبها، وكذلك البحث في سبل "صناعة" ثورة ثقافية تغذي الرأي العام وتساعد في فهمه للوضع المحلي والعالمي والروابط بينهما.

٥٣- في الختام، يجب التذكير بأن الإخوان في مصر وفي تونس نجحوا في اعتلاء سدة الحكم، وهم المرشحون للحكم في أماكن أخرى. ويجب هنا التنويه إلى سؤال مهم، أليس صحيحاً أن الأقلية تنجز الثورة والأغلبية تنتخب؟ وبالتالي أليس جائزاً تخوف الجميع من أن ينكفأ الحلم بالتغيير الحقيقي إلى مجرد "إصلاحات".

السؤال السابع: برأيكم، ما هي الحاجات الضرورية لإطلاق المرحلة الانتقالية الفعلية والعمل على صوغ عقد اجتماعي جديد يضمن المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية لجميع المواطنين؟

٥٤- فيما يتعلق بهذا السؤال فقد أبرز أغلب المشاركين ارتباطه الشديد بالسؤال الثامن (ما هي أولويات المرحلة الانتقالية التي تساهم في تثبيت الانتقال السلمي نحو الديمقراطية؟) حيث تناول المشاركون السؤالين من نفس الزاوية تقريباً وتركزت المداخلات حول أولويات المرحلة الانتقالية وضرورة تجاوز "أزمة" اللحظة الثورية.

٥٥- عموماً، أكد المشاركون بأن التوافق والاتفاق بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين هو مفتاح المرحلة الانتقالية. فالعقد الاجتماعي الجديد الضامن للحقوق والحريات العامة والخاصة يجب أن يكون محل توافق واسع بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وهذا يتطلب:

(أ) الإرادة السياسية: توفر إرادة سياسية لدى مختلف الفاعلين الرئيسيين لإنجاح المرحلة الانتقالية ويفترض ذلك ترفعاً عن الحسابات الشخصية والحزبية الضيقة ويتطلب تنازلات وتسويات تاريخية؛

(ب) الوحدة الوطنية: إن الهشاشة هي سمة المرحلة الانتقالية حيث تضعف الدولة وتكثر الضغوط وتصبح البلاد عرضة للأخطار والأطماع وهذا يتطلب أوسع وأكبر قدر ممكن من التكاتف والوحدة الوطنية وتعزيز الروابط وتعزيزها حتى لا تتفتت الدولة؛

(ج) منظومة العدالة الانتقالية: هي الآلية لتجاوز مخلفات المرحلة القديمة وتكريس العدالة عبر المحاسبة وتحقيق المصالحة المجتمعية.

٥٦- كما أجمع المشاركون على الدور الكبير للمجتمع المدني كمحرك للحوار الوطني وضمانة لنجاحه، ثم تقييم هذا الدور، وهل بلغ المجتمع المدني مستوى يؤهله ليكون صمام أمان وما الفرق بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي؟ وعدّد بعض المشاركين ما أسموه بالعقبات الموضوعية أمام تأسيس مجتمع مدني قوي وفعال في المنطقة العربية وهي:

(أ) لم تكن السلطات في جميع البلدان العربية مطمئنة إلى وجود هيئات مدنية خارجة عن هيمنتها، ولم تكن تثق بأي تنظيمات تساهم في تعزيز الوعي بالحقوق السياسية والمدنية، كما كانت ترفض استقلالية هذه الهيئات؛

(ب) العقبة الثانية تتصل بالافتقار للوعي المدني. حيث كان السائد نمط من الايديولوجيات الشمولية التي لا تؤمن بالديمقراطية؛

(ج) عقبة ثالثة تتصل بدرجة التطور الذي لم يكن يسمح بتكوين قوى ليبرالية مستقلة تأخذ على عاتقها تحديد ممثل لها. لكن يبقى هناك بعض البلدان العربية التي تم فيها اختراق حاجز المنع، حيث أمكن وجود منظمات المجتمع المدني ولو بحدود دنيا، خصوصاً في حقبة الخمسينات وحتى السبعينات، وبعدها بدأ التراجع؛

(د) عقبة رابعة وهي تراجع تنظيمات المجتمع المدني لتصبح تنظيمات أهلية، كما في لبنان مثلاً قبل الحرب الأهلية، كان للنقابات المهنية والعمالية موقعاً يسمح لها بتنظيم مظاهرات مطلبية تضم عشرات الألوف

من الفئات الشعبية، فأصبح المنظر اليوم حزيناً بعد أن اكتسحت الطوائف ومؤسساتها تنظيمات المجتمع المدني وألغت دورها، وألحقتها بتنظيماتها الطائفية. والخلاصة "أن انحلال الدول يؤدي لانحلال هذه التنظيمات".

٥٧- على أي حال، إن الانتقال من الإستبداد وحكم الحزب الواحد إلى الديمقراطية والمشاركة والتمكين هو انتقال معقد. وإن الإرادة السياسية الملتزمة بأهداف الثورة والتكاتف الشعبي والشروع الجدي في إقرار العدالة هي أبرز الحاجات التي بدونها لن تعرف المنطقة أي تحول ديمقراطي جذري بل ربما ستتجه نحو الانحدار. والعقد الإجتماعي القائم على المشاركة يجب أن يتم بالتوافق، ودور المجتمع المدني دور محوري وحاسم، في لعب هذا الدور من خلال تطوير نفسه ليتمكن من إحداث التغيير.

السؤال الثامن: برأيكم، كيف يجب التعامل مع فلول النظام السابق لتثبيت الانتقال الديمقراطي ولجعله غير قابل للإرتداد؟

٥٨- أجمع المشاركون على أن "فلول النظام" كلمة فضفاضة وتحتاج إلى شرح وتفكيك. ويجدر التمييز جيداً حتى لا يوضع الجميع في سلة واحدة ويعاقب الجميع. وهناك إشكالات في هذا السياق، فالنظام السياسي الذي كرس ثقافة الحزب الواحد طيلة عقود وسيطر على أجهزة الدولة وقمع الحريات والعمل السياسي، من خلال أنصاره ومريديه، وترسيخ حالة الفساد والانحطاط. فهل يُعتبر هؤلاء جميعاً من الفلول وبالتالي علينا قلب الإدارة رأساً على عقب أم أن الأمر موكل للقضاء وآليات العدالة الانتقالية؟

٥٩- بهذه الطريقة استهل المشاركون الإجابة عن هذا السؤال. والحقيقة أنه باستثناء سوريا التي لا يزال من المبكر الحديث عن اتجاهات الحسم، فإن مصر وتونس وليبيا واليمن، لا تزال تعيش زواجاً بين مكونات النظام السابق وبين الجديد الذي ولدته الانتفاضات. وحسب أحد المشاركين فإن فحوى السؤال، في رأيه، يوحى وكأن قوى الثورة قد حسمت السلطة لصالحها، ويردف بأن الخطر القادم يتهدد قوى الثورة نفسها. لذلك سأل بعض المشاركين كيف يمكن تحصين قوى الانتفاضة بما يسمح لها بتغيير موازين القوى لغير صالح فلول النظام.

٦٠- في المقابل، لا ينبغي وضع بقايا النظام في سلة واحدة، فمن الضروري التمييز بين هذه القوى الضالعة، وبين القوى التي التحقت به لضمان مصالحها المتعددة. لذا من الضروري التمييز الدقيق في فلول النظام وتحديد من الذي يجب أن ينبذ ويعاقب لاحقاً، ومن الذي يمكن الاستفادة منه في بناء النظام الجديد من خلال آلية العدالة الانتقالية في كشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين والمصالحة داخل المجتمع، وهذه ستكون مرحلة انتقالية طويلة.

السؤال التاسع: برأيكم، ما هي أولويات المرحلة الانتقالية التي تساهم في تثبيت الانتقال السلمي نحو الديمقراطية؟

٦١- المرحلة الانتقالية هي رديف لعملية مخاض عسير بين القديم والجديد، فالأقطار العربية تعيش، بسرعات مختلفة، على وقع تحولات عميقة طالت كل المستويات، وهي ماضية بتدرج لتأسيس واقع جديد يتشكل وفق ضغط الوقائع وتعدد الفاعلين. وهذه التحولات أحدثت ما يُشبه "تسارعاً في التاريخ". ومن الواضح أننا إزاء مخاض بين ماضٍ بصدد التفكك لكنه يتمتع ويُناور وبين حاضر بصدد التشكل لكنه لم يتحقق بعد. وهذه الفكرة عبر عنها جل المشاركون في معرض تعليقهم على السؤال المطروح معتبرين ما تحقق هو المرحلة الأولى من التغيير حيث يتعايش القديم والجديد، وأول مستلزمات هذه المرحلة هي:

(أ) إعادة تكوين السلطة: والطريق البديهي يمر عبر الانتخابات التشريعية أو الرئاسية، هذه خطوة هامة ضرورية. فهذه الانتخابات تدفع المجتمعات العربية إلى إخراج كل ما تحويه من سلبيات وإيجابيات. وإذا كانت النتائج غير متواءمة مع الطموحات فلا يعني ذلك التنازل لها، لأن هذه الانتخابات تعكس درجة وحدود التطور الاجتماعي والسياسي في كل قطر، وهي خطوة في الطريق الطويل للمرحلة الانتقالية؛

(ب) إعادة تأسيس العقد الاجتماعي: والمقصود هو الدستور، فهذه الوثيقة التشريعية والأصلية بما سنتص عليه من بنود ستقرر الكثير من الخطوات المقبلة. وهناك خوف من القوى المهيمنة على مجلس الشعب واستغلالها "شرعية" الصندوق لكتابة دستور على مقاسها عوض كتابة دستور على مقاس البلاد. فالدستور هو العقد الاجتماعي والسياسي والأخلاقي الذي يجمع أبناء الوطن الواحد؛

(ج) إعادة تأهيل الفضاء العام: من المهم جداً أن تعي جميع القوى الشبابية أن نجاح التحولات في المرحلة الانتقالية يتوقف على قدرتها في تنظيم قواها وتوسيع نفوذها بما يتجاوز المدن، وخوض معركة الإصلاحات ومنع الارتداد؛

(د) بناء الثقة وإعطاء الأمل: من خلال آلية العدالة الانتقالية، فالثورة عليها أن توفر عدالة تحمي الضحايا وترد لهم الاعتبار وتحاسب المجرمين والفاستدين دون تشف وتؤمن الحرية والكرامة للجميع.

السؤال العاشر: برأيكم، هل يمكن أن تستعيد هذه الحركات الشبابية فاعليتها وديناميتها وما هي شروط تحقيق ذلك؟

٦٢- احتل هذا الموضوع قسماً وافراً من النقاش، ومرد ذلك حساسية موضوع الشباب وحركتهم والاستراتيجيات التي اختاروها وتفاعلوا من خلالها مع المستجدات السياسية والاجتماعية وتأثير كل ذلك على واقع الحال في بلدان الحراك العربي. ويمكن تصنيف هذا الشأن إلى مبحثين: أولاً نقد لحركة الشباب وتعداد للعوائق الذاتية والموضوعية التي تحول دون استعادتهم فاعليتهم؛ وثانياً بحث في شروط إعادة بناء القدرات الشبابية. والمبحثان مرتبطان ومتداخلان فشروط إعادة البناء متوقفة على نجاح الشباب في تجاوز العوائق ولذلك فإن الحديث فيهما محسوم من خلال المداخلات، حيث أكد المشاركون ضرورة تجاوز هذان العائقان من أجل تجاوز الحالة التي هم عليها اليوم ومن أجل ترسيخ حضورهم في الحياة السياسية كفاعل مؤثر كما كان خلال مراحل الحراك الثوري قبيل إسقاط النظام.

٦٣- إن هذه الحركات هي ثخب الثورة، وينبغي عليها البحث والتمحيص لفهم الواقع في أدق تعقيداته، وتقتنع بأن لا ثورة من دون فكر مبدع وبأن الثورة أكبر من أن تُترك للسياسيين و"أمرأ الحرب" يتدبرون أمرها. وأبرز العوائق الذاتية في هذا الصدد هي:

(أ) بالغت الحركات الشبابية في اعتبار سر قوتها كامن في شكل "تنظيمها" العفوي وغير المنظم والأفقي وأن غياب البرنامج الواضح عامل قوة لها، فهذه نرجسية مبالغ فيها وأصابها هذه الحركات في مقتل وهي وراء التهميش الذي لحق بها راهناً، وعجزها عن استثمار موقعها النضالي على الصعيد السياسي. فقد كان مدهشاً تصريحات ممثلي الشباب وهم يناون بأنفسهم عن السياسة وعن البرامج التغييرية، في وقت يرفعون فيه شعار إسقاط النظام. ويتساءل البعض هل هناك شعارات أكثر سياسية من هذه الدعوة؟ وكيف تستقيم الانتفاضة من دون برنامج سياسي؛

(ب) الغرور وقلة الخبرة السياسية في الصراع ضد النظام القائم، جعلت الحركة الشبابية خارج موسم القطاف السياسي عندما حان أوانه. لذلك كان يستوجب بناء قواها ضمن أطر حزبية ومنظمات سياسية، وطرح برنامج سياسي يستقطب الفئات الاجتماعية الواسعة من الشعب، مع الإدراك بصعوبة انجاز هذه التوجهات فوراً، حيث تحتاج إلى فترة زمنية يتعرف فيها الشعب إلى هذه القوى الجديدة والواعية. ولكن ذلك لم يحصل وكان هناك تخطيط سياسي، ولم تعد المظاهرات مليونية، بل اقتصر على بضعة آلاف، وشابها بعض مظاهر العنف؛

(ج) عملية التغيير الاجتماعي والسياسي ونجاحها مرهونة بالتنظيمات التي تقودها وحسن تعبئتها للقوى، مما يجعل العمل الحزبي والتنظيمي شرط لازم لنجاح أي انتفاضة. أما التجارب الحزبية فنقدتها يمر عبر نقد برامجها السياسية ومدى ديمقراطيتها، وعبر الثقافة السياسية التي تبثها، ومدى ابتعادها عن الفئوية واقضاء الآخرين؛

(د) فصل العمل السياسي عن الرؤية الفكرية والنشاط وفق الفرضيات الذهنية القصوى والقفز على الواقع وشروطه والاختراق الخارجي؛

(هـ) معاناة هذه الحركات من ضعف رهيب في مصادر التمويل ما يجعلها عرضة للإغراءات الخارجية والضغط المحلي المرتبط عادة بأجندات غير اصلاحية، وهذا لا يصعب حله وتجاوزه بل مجرد صعوبات تقنية يستطيع الشباب العربي إبداع وسائل لحلها كما أبدع في تجاوز العديد من المشاكل.

٦٤- والعائق الموضوعي هو الأكبر والأشد جساماً فلا يخفى الطابع التجديدي في خطاب الحركات الشبابية وإصرارهم على أخذ زمام المبادرة بدلاً من "نخب" و"شيوخ" يعتبرون أن المرحلة تجاوزتهم، ومن إعلام انتقل من صف النظام إلى صف الثورة في لمح البصر، ولم ينزل إلى الميدان إلا نادراً واستعاض عن ذلك باستدعاء "الزعماء" و"الشيوخ" بل إن بعضهم نسب لنفسه وحزبه أو حركته جزءاً مما حصل في تزييف صريح للتاريخ والوقائع. لقد تجاهل الإعلام بصفة كلية دور الشباب لحظة انطلاق الثورة وتجاهل الحركات الشبابية، فكان تناقضاً رهيباً أن يتحدث الإعلام وضيوفه المُنْتَقُونَ عن ثورة شباب في حين كان هذا الشباب ومنظماته وحركاته الوليدة منسياً.

٦٥- لقد عانت مختلف الحركات الشبابية، في العموم، مما يشبه "التحيز النخبوي" حيث تعاملت معهم النخب الإعلامية وحتى الفكرية والسياسية باعتبارهم "فُصراً" غير ناضجين وينقصهم الفكر السياسي، بدلاً من أن تُنصت لهم باعتبارهم صناع الحدث وتغير نظرتها بما يتماشى مع تطلعات هؤلاء الشباب الذي كان وعيهم محاكياً لواقعهم.

٦٦- ذكر عدد من المشاركين بأن هناك اتجاه لتصفية الحركات الشبابية بحجة انتهاء دورها المحصور في إحداث الضجيج، ويزعم أن مرحلة الانتقال الديمقراطي تتطلب أحزاباً "رصينة" وبأن المرحلة هي مرحلة هدوء وتبصر، بهدف إقصاء أكثر الفئات ثورية وأكثرها دفاعاً عن أهداف الثورة ومطالبها المعلنة، وعليه فإن وعي الشباب بجوهر مصالحه ومُباشرة الفعل السياسي والمدني (بمعناه العام) ومشاركته الدائمة والفاعلة ومحافظة على تحفز الشارع وجهوزيته للاحتجاج جميعها ضمانات للمسار الثوري وحماية له. وما من شك في الدور المحوري الذي لعبه الشباب في الحراك العربي الراهن، الذي فجر التحركات وقادها، وهو الذي صمد في وجه القمع. ولكن برأي معظم المشاركين لا ينبغي أن "يُضخم" هذا الدور لدرجة تصوير "الثورات" كأنها ثورات "شبابيوك" (نسبة لدور الفايبيوك) فهناك عوامل موضوعية أخرى لعبت أدواراً متقدمة في الدفع بالثورة إلى أقصاها.

٦٧- ختاماً تناول المشاركون أموراً كثيرة حول هذا الموضوع وهي أسئلة "استراتيجية" لا تكمن الإجابة عنها في البحث بل مرتبطة بقوة الوعي الفاعلين على الأرض وبتفاعل المجتمع برمته معها، ومن أبرزها:

(أ) لماذا لا يطور الشباب أشكال "تنظم" جديدة على غرار الحراك الثوري، بلا قيادة ولا ترانينية هرمية ولا نظام داخلي حديدي وبلا زعامة كاريزمية، أليست بعض الحركات الشبابية مثل جيل جديد في تونس وفي مصر نماذج ناجحة عن قدرات الشباب في صياغة أشكال "تنظم" بعيداً عن حسابات السياسيين؟

(ب) هل مقاطعة النظام السياسي الحاكم تتطلب مقاطعة مع معارضته التي لم تصنع معارضتها ثورة؟ أم أن في هذا القول مبالغة وتجن؟

(ج) هل البيئة السياسية التي تربت فيها الأجيال الناشئة هي البيئة السليمة لإنتاج ثقافة سياسية قائمة على التمكين والمشاركة والديمقراطية؟

السؤال الحادي عشر: برأيكم، أي إصلاحات يتوجب القيام بها على المستوى الاقتصادي الاجتماعي؟

٦٨- إن الحراك الثوري في المنطقة العربية كان تعبيراً مركزاً عن حاجة الشعوب إلى تغيير جذري وعميق يمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والشعارات التي رفعت خير دليل على جوهرية المسألة الاقتصادية، وتحليل أول شعارات الحراك الثوري في تونس مثلاً يلخص لنا طبيعة الأزمة القائمة والتي أدت، في جزء منها، إلى الثورة. فالتشغيل مطلب شعبي خاصة لأصحاب الشهادات العليا.

٦٩- واتفق المشاركون على أن مطلب إسقاط النظام باعتباره مطلباً سياسياً لا يعني تخييب الشعارات الاجتماعية والاقتصادية، بل هي أساس الاحتقان الذي أدى إلى الانفجار الشعبي في وجه السلطة الحاكمة وادى الى رحيلها كما حدث في تونس. كما اتفق المشاركون على أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، على خلاف الإصلاحات السياسية، تفترض خطاً وفترات زمنية طويلة لارتباطها بموقع البلدان العربية من خريطة التوزيع العالمي للعمل وقدرتها على التصنيع والبحث العلمي وإنتاج الثروة ورفع كفاءة اليد العاملة.

٧٠- بعض المشاركين يعتقد بأن المجتمعات العربية تقع في أسفل السلم من حيث مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبعض المشاركين يستدل بالعودة لطبيعة الدولة القطرية التي تأسست في الفترة ما بعد الكولونيالية والتي فشلت في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية بل وكرس بعضها الأمية والتخلف لارتباطها بشرائع ونخب استولت على السلطة، سواء عبر الانقلابات العسكرية أو التوريث الملكي، وتحكمت بالاقتصاد، خصوصاً حين اعتمدت هذه البلدان سياسة الانفتاح الاقتصادي.

٧١- أشار بعض المشاركين، إلى أبرز سمات المشهد الاقتصادي قبيلاً إسقاط النظام في تونس وهو مشهد ينسحب في عمومته على أغلب الأقطار العربية باستثناء الدول النفطية والمتسم بتراجع نسب النمو وعجز الميزان التجاري وارتفاع نسبة الدين العام وانكماش الاستثمار العام والخاص، وقصور الانتاج وتخطيط القطاع البنكي تحت وطأة القروض غير المجدية وانعدام الشفافية وتزامن كل ذلك مع ضعف مردودية القطاع السياحي والمصاعب التقليدية للقطاع الزراعي، وقد نتج عن كل ذلك عجز مزمن في الميزانية عمقته تداعيات الأزمة المالية العالمية.

٧٢- ونتيجة لذلك دفعت، كالعادة، الفئات والشرائح والجهات الأكثر بؤساً وتهميشاً، ضريبة فشل خيارات النظام الحاكم، فظلت آفة البطالة تنهش مئات الآلاف من طالبي العمل وانهارت القدرة الشرائية مقابل ارتفاع أسعار المواد الأساسية وتعددت حالات الطرد التعسفي وتسريح العمال وغلق المؤسسات التشغيلية، وبرزت أشكال التشغيل الهش (المناولة) والمؤقت وأنواع التجارة الموازية، وبرزت بشكل غير مسبوق، ظواهر اجتماعية من قبيل العنف والإدمان والتطرف والهجرة السرية والتسول الناجمة عن فشل توجهات الدولة، وقد أفرز هذا الوضع فئات "محضوة" تعيش الترف والبدخ بين الجماهير المستغلة والمحرومة والمنهكة، مع استمرار تآكل الطبقة الوسطى.

٧٣- وحول الإصلاحات ومسارات التغيير، دار نقاش يمكن تلخيصه في مسألتين: أولاً إصلاحات لكن داخل المنظومة السابقة (شفافية ومحاربة الفساد وتشجيع الاستثمار وربط التعليم بسوق العمل)؛ وثانياً إصلاحات باتجاه "القطع" مع المنظومة السابقة (تجميد تسديد الديون، تأميم المؤسسات التي فرط بها النظام، إصلاح زراعي، إصلاح القطاع البنكي والتحويل على مولدين جدد..).

٧٤- ليس خافياً الطبيعة الإيديولوجية للنقاش في المسألة الاقتصادية، فبين المواصلة في برامج "الإصلاح الهيكلي" و"الانفتاح" والليبرالية المفرطة وبين العودة لمنطق "الدولة-إله" (l'Etat Providence) والتصنيع الثقيل والتأميم هناك فرق شاسع بدا ملحوظاً وبارزاً في النقاش. عموماً لم يكن هناك خلاف بين المشاركين على أولوية محاربة الفساد والرشوة والزبونية وبأهمية إرساء مبادئ وآليات الشفافية في المعاملات وضرورة الشروع في مصادرة أملاك المتورطين مع النظام السابق في الإثراء غير المشروع وتيسير الوصول إلى صاحب القرار وإلى المعلومة بشكل مقنن وواضح وغير ذلك من الإجراءات العاجلة التي لا تمت بصلة للتوجهات الإستراتيجية.

٧٥- أما على المدى المتوسط والبعيد فقد انتهى المشاركون لاعتماد صيغة غير معبأة إيديولوجياً وهي "تغيير منوال التنمية" باتجاه تنمية قائمة على الحقوق "développement basée sur les droits" وتكرس العدالة الاجتماعية وتلغي الفوارق بين الجهات والفئات بما يعيد للدولة شرعيتها وللمواطن كرامته، ونقد حقيقي لكل التجارب التنموية السابقة طيلة العقود الماضية وهي مهمة مطروحة على الجميع. هذه قواسم وطنية مشتركة تجمع الفرقاء الفكريين والسياسيين، كما أكد المشاركون على ضرورة أن تبني الخيارات المستقبلية الكبرى على أوسع توافق ممكن وأن تكون تتويجاً لحوار وطني جامع حتى لا يحتكر حزب أو تيار مصير البلاد ويفرد برسم أفق برنامجهما الإقتصادي.

السؤال الثاني عشر: برأيكم، أي شروط لازمة لقيام ثورة ثقافية في الوطن العربي؟

٧٦- موضوع الثورة الثقافية بالذات كان مبنوياً من خلال أجوبة الاسئلة الأخرى، فالبعد الثقافي لمواضيع الديمقراطية والمشاركة والمرأة والشباب والإقتصاد مسألة ملحة وجوهرية وتطرح باستمرار. ومن هذا المنطلق فقد أثار موضوع الثورة الثقافية هنا جدلاً واسعاً لدى المشاركين.

٧٧- عموماً، كتوصيف سريع للحالة الثقافية قبيل الحراك الثوري في الدول المعنية يمكن القول بأن السلطة شجعت ونشرت، منذ مطلع التسعينات (في تونس والجزائر كما أشار أحد المشاركين وقبل ذلك في مصر وأقطار أخرى) ثقافة استهلاكية بهدف إلهاء الناس (خاصة الشباب) عن السياسة والشأن العام عموماً، فعملت على إنتاج شباب منغمس باللهو والحفلات والرياضة، متبينة خيارات ثقافية وتربوية (بمعناها العام) جعلت في النهاية المجتمع سوقاً يقصد الربح والمنفعة الشخصية ويحتقر الشأن العام.

٧٨- ولكن هذه المقاربة في "هندسة" الثقافة والهوية لم تؤد إلى الشاب الموافق الصامت المبتسم أي "الشاب النموذج" الذي راهنت على إنتاجه آلة التوجيه المركزي للثقافة، بل أدت إلى تبني شرائح شبابية واسعة لثقافات مضادة. وواقع الأمر أن الأزمة الثقافية، ليست إلا وجهاً من أوجه الاستبداد الذي شل وعطل مكامن الإبداع والبحث والحريات وأعاق النخبة الثقافية الحقيقية عن أداء دورها في نشر الوعي النقدي الفني والجمالي، مما جعل المجتمع "فاقدًا للمناعة" تخترقه رسائل عديدة بمضامين "استهلاكية" أو "مغتربة في الآخر" تارةً و"سلفية" أو "مغتربة في الماضي" تارةً أخرى.

٧٩- أما في مستوى أكثر عمقاً، فإن المشاركين تطرقوا إلى بعض مميزات الواقع الثقافي وخاصة غياب العقلانية وغياب ثقافة الديمقراطية وسطوة القراءات والمفاهيم الدينية المترتبة وغير التاريخية وغياب ثقافة العمل والجدية والانضباط، كما قدم بعض المشاركين تعريفهم ورؤيتهم للشروط اللازمة للثورة الثقافية.

٨٠- يقول أحد المشاركين بأن لا أحد يستطيع الإدعاء في عالمنا العربي أن ثقافة الديمقراطية والاعتراف بالآخر هي ثقافة رائجة، بل على العكس فمجتمعاتنا لا تزال محكومة بثقافة استبدادية واقتصادية واستنصالية، تعبر عنها مجمل الايديولوجيات السائدة والمسيطرة على الصعيد الرسمي أو الخاص. وإذا كان للانتفاضات العربية من دور فهو كسر حاجز الخوف والنزول إلى الشارع والتجروء على هيبة الحاكم. وكذلك من خلال استخدام تقنية الاتصالات التي ساعدت في تحطيم الرقابة على حرية الفكر والإعلام والتعبير.

٨١- ومن المجحف مطالبة الانتفاضات خلال الفترة الزمنية التي انقضت أن تنتصر لإنتاج ثورة ثقافية، تواجه بها الثقافة التقليدية السائدة، وهي المهمة اللازمة والضرورية التي سيكون على المشروع النهضوي الجديد تكريسها. فما قدمته الانتفاضات في مسارها القصير هي أنها فتحت باب الأمل لإمكان تجدد مشروع نهضوي في العالم العربي. فهناك الايديولوجيات السائدة والتي جربت حظها في الحكم أو في الهيمنة على المجال العام من قومية عربية، واشتراكية وليبرالية وحتى دينية؛ وهناك الثقافة الشعبية التي تختلط فيها العادات والتقاليد الموروثة، هذه الثقافة تشهد صعوداً وإعادة تمركز مع تصدع بنى الدولة إثر انهيار مشروع التحديث العربي، وهي تتقدم على حساب الثقافة العقلانية والليبرالية، وتسجل نجاحات خصوصاً في الدول التي شهدت انتفاضات، من دون أن يعني أن سائر الأقطار في منأى عن انبعاثها، وهناك الثقافة الدينية التقليدية، والتي تغرق المجتمعات العربية بالفتاوى.

٨٢- كان ملفتاً بروز تيارات سياسية-دينية لا تدري ما حصل في العالم من تغير في وقت تختلط الثقافات السائدة بثقافة المؤسسات الدينية والفقهية، لتنتج ثقافة سياسية وفكرية عجيبة.

٨٣- يعتبر بعض المشاركين معضلة العالم العربي اليوم وفي المستقبل ستكون في إنتاج ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي ستكون عنوان الإصلاح المجتمعي الشامل الذي تندمج فيه الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية. ويعتبر بعض المشاركين بأن الإصلاح الديني مسألة صعبة، لأن كل مفاصل الحياة يغلب عليها طابع الفتاوى ويستخدم الدين فيها من خلال تحالف بين المؤسسات الدينية والسلطات السياسية التي تمارس التحريض المذهبي والطائفي أحياناً. ويقول بعض المشاركين أنه يصعب اليوم تصور الإصلاح الديني من دون موقع لبعض رجال الدين أو المؤسسة الدينية. بينما ركز آخرون على دور التعليم كركيزة أساسية للتغيير الثقافي ولتحرير المرأة.

٨٤- مشاركون آخرون اعتبروا بأن الثورة الثقافية تبدأ بالعمل على مستويات عديدة منها: نقد السياسة التعليمية المتبعة؛ تغيير السياسة التعليمية يجب أن يرافقه فتح للجامعات على سوق العمل والحياة المهنية، حيث

يسهم التشغيل في تحسين الوضع الاجتماعي للإنسان العربي؛ ومغادرة النخبة أبراجها العاجية والتحامها بالقوى الشعبية؛ وإيقاظ الوعي عند العامة بالقضايا الجوهرية.

٨٥- ورأى أحد المشاركين أن الوضع العربي هو صراع بين ثنائية وهمية سائدة، تجمع فكراً دينياً قديماً في مواجهة فكر حديث ينتهج الثقافة الغربية نهجاً ويستورد قيمها وأفكارها. أي صراع بين فكر ينتسب إلى الدين بجهالة وآخر يحارب الدين بالجهالة نفسها. وربط النهضة بالثورة على الدين وإقصائه من الحياة العامة ليس إلا مغالطة تحاول نسخ تجربة غربية بدأت بالثورة على الكنيسة من داخلها ثم انقلبت على الدين نفسه تأسيساً لمشروع علماني تحكمه فلسفة حديثة ترى في الإنسان المشرع لنفسه والحاكم ولا يحمل وفاء إلا لما هو أرضي.

٨٦- ويبقى دور الشباب العربي في هذا المشروع مفصلياً دون ميل إلى يمين أو يسار خروجاً عن مسارات تفكير فرضتها علب ايدولوجية لم يعد لها مكان سوى المتحف. لقد كان نقاشاً ثرياً استعان فيه المشاركون بعدة معرفية وتاريخية لشرح وتفكيك واقعنا الثقافي الموسوم بالركود وتقديم مخرج واقتراح شروط أساسية للنهوض والتقدم. ومن هنا، كما يرى أحد المشاركين أننا ما زلنا ندعاه ديمقراطية أكثر من كوننا وصلنا إلى تكوين ديمقراطيين. وإن دخول ثورة الاتصالات يسمح بنشر الأفكار الجديدة عبر مواقع التواصل الاجتماعي والإفادة مما توفره من معلومات.

٨٧- وختاماً، شدد الجميع على أن مجتمعاتنا العربية التي تسود فيها الأمية والجهل وتعيش في أقصى درجات الفقر، هي مجتمعات، في عمومها، لا تقدم تربة خصبة لإنتاج ثورة ثقافية. لذا تبدو المهمة شاقة وصعبة، ولا بد أن تكون عملية تغييرية شاملة، بحيث يستحيل فصل السياسي عن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني.

السؤال الثالث عشر: برأيكم، أي علاقة بين الحراك الثوري العربي وبين القضية الفلسطينية؟

٨٨- هل يمكن القول بأن تحرير فلسطين يمر عبر تحرير العواصم والشعوب العربية من الاستبداد، هل الشعارات التي رفعت في تونس والقااهرة وصنعاء وطرابلس ودمشق تعكس "جُبناً" أم تعكس "شجاعة" لشعوب تعبت من المتاجرة بالقضية الفلسطينية لفائدة أغراض فئوية وخاصة؟ تفاعل المشاركون مع هذا السؤال بشكل خاص لأنه تناول العلاقة بين الحراك الثوري وقضية تحرير فلسطين. وأكدت المداخلات أن الأجندة القطرية كانت طاغية على التحركات وأن الجماهير المنتفضة كانت تطالب مباشرة بإسقاط النظام الذي ينقسم إلى نوعين: أنظمة حكمت باسم الولاء للقطر؛ وأنظمة حكمت باسم الولاء للقضية. والشعار الشهير "الشعب يريد إسقاط النظام" كان طاغياً وحاسماً ومرد ذلك توق هذه الشعوب للحرية والكرامة ورفضها الخضوع مجدداً لأنظمة وأحزاب وزعامات أياً كان الغطاء لطغيانها. ولكن ذلك لا يعني البتة أن القضية الفلسطينية كانت غائبة عن الثوار في البلدان العربية، ونبه أحد المشاركين إلى أن الدول التي قامت بها الانتفاضات لا تقع على مسافة واحدة من القضية الفلسطينية، وهي مسألة مهم التشديد عليها برأيه لأن الوعي العربي منذ خمسينات القرن الماضي يركز على أن القضية المركزية هي القضية الفلسطينية.

٨٩- وذهب بعض المشاركين إلى اعتبار الشعوب العربية هي التي ستمثل المقاومة بعد أن كانت بعض الأنظمة تتكفل بهذا الدور سابقاً. فالتونسيون مثلاً الذين تحرروا لن يسمحوا بالتطبيع بكافة أشكاله مع "إسرائيل" وربما يجرمونه، والأمر سيان بالنسبة لليمن وغيرهما من غير دول الطوق. أما الشعب المصري ونخبه فقد باشروا بالمطالبة بمراجعة معاهدة كامب ديفيد واتفاقية تصدير الغاز .. إلخ. وأجمع المشاركون على

أن دعم القضية الفلسطينية يبدأ بحق الشعوب بالكرامة والحرية، ومن يقتل شعبه لا يمكن أن يساهم في تحرير الآخرين. والعمل العربي المشترك المتحرر من الضغط الخارجي هو سند للقضية الفلسطينية، فالعرب أصبحوا اليوم قادرين على دعم القضية الفلسطينية.

٩٠- لهذا فإن القضية الفلسطينية ستعود إلى احتلال موقع أساسي، وستجري محاولات منع قيام مجتمعات ديمقراطية في العالم العربي، عند هذه النقطة سيعود التناقض كبيراً بين الاحتلال وبين المصالح العربية التي ستسعى لاستعادة ثرواتها المنهوبة أو منع سرقة ما تبقى منها. فهذا تناقض تاريخي بين مشروعات لا إمكان للتعايش بينهما، فالسياسة الإسرائيلية تعتبر أن ما تحقق لها حتى الآن ليس سوى المرحلة الأولى من بناء الدولة العبرية على طريق قيام الدولة اليهودية، وهذا يعني تهجير ما تبقى من الشعب الفلسطيني من الأراضي المحتلة.

٩١- ختاماً فإن القضية الفلسطينية ستتخذ مناحي متعددة في عودتها إلى الساحة، لكن ما هو محسوم انه لم يعد في مقدور النظام العربي مصادرة هذه القضية وقهر الشعوب العربية باسمها. هذا انتهى إلى الأبد على حد قول أحد المشاركين.

السؤال الرابع عشر: برأيكم، هل من إمكانية لأن يمتد الحراك العربي إلى دول أخرى؟

٩٢- تفجرت التحركات الأولى في تونس يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر في مدينة سيدي بوزيد وامتدت من تلك الرقعة وتخومها الأكثر هشاشة وبؤساً، وكان شعار "التشغيل إستحقاق يا عصابة السراق" عنوان درس في الإقتصاد السياسي فالتشغيل شرط الإنتاج ومصدر الثروة والاستحقاق تعبير مركز عن تملك مفهوم الحق، وعصابة السراق تبدأ بـ "الوكيل" المحلي وتنتهي بلصوص الأوطان في الغرب. أليس دليلاً على أن أكثر الجهات والمناطق تضرراً هي الأكثر ترشيحاً لإمكانية لانتفاض؟ وبالتالي أليست "الأطراف" هي المرشحة لقيادة معركة التغيير الإقتصادي والاجتماعي في المستقبل.

٩٣- يصعب الربط الإعتباطي بين ما يجري في البلدان العربية وما يجري في اليونان واسبانيا مثلاً. وهذا ما ذهب إليه بعض المشاركين، فاعتبار المظاهرات الشعبية التي شهدتها بعض البلدان الأوروبية الطرفية ذات علاقة مباشرة بالانتفاضات العربية رأي مبالغ فيه. فمشكلات أوروبا الاجتماعية نتيجة لتفاقم أزمة الرأسمالية العالمية في منطقة الاورو، وهي امتداد للأزمة التي عصفت بالعالم الرأسمالي قبل عدة سنوات. فالأسباب التي فجرت التحركات في اسبانيا واليونان (وفي بعض البلدان الأفريقية) ليست هي نفسها التي فجرت التحركات في البلدان العربية، "فالأزمة" هناك ناجمة عن عجز تقديم حلول لمشاكل البطالة وتراجع النمو وأزمة اليورو، خصوصاً أن هناك ترابطاً وثيقاً بين دول تلك المنطقة. وأزمة بعض هذه البلدان لن تتوقف على بلدين أو أكثر، فأزمة الرأسمالية العالمية تتوسع في أوروبا وسائر البلدان في العالم.

٩٤- ولكن من جهة ثانية هناك علاقة وطيدة بين الأزمة الأوروبية والحراك العربي، فالنظام الرأسمالي العالمي لم يعد محصوراً في منطقة بمعزل عن مناطق أخرى والعالم العربي يتأثر سلباً بتفاقم مشكلات البلدان الرأسمالية. إن أزمة الرأسمالية العالمية تفاقم المشكلات في العالم العربي، لذلك هناك صلة وترابط بين انتفاضات العرب والانتفاضات الأوروبية. أما حصيلة كل حراك فليست متشابهة، وذلك حسب طبيعة القوى المتحركة، ودرجة التطور السياسي والاجتماعي، ومدى توفر مؤسسات سياسية ومدنية تمنع تحول الأزمة إلى عنيفة ومسلحة. هنا يكمن فارق كبير، بين الحراك الأوروبي الذي تضبطه مؤسسات تمنع تحوله إلى حروب

أهلية ودموية، وبين عالم عربي يبدو أنه محكوم أحياناً بممرات إجبارية كنزاعات أهلية وحروب داخلية، بسبب العجز في الدخول في تسويات اجتماعية، وإقامة عقد اجتماعي يسمح بإدارة سلمية للخلافات.

٩٥- تتعدد الأسباب المباشرة للاحتجاجات ولكن إن دققنا النظر في القاعدة الاقتصادية سنجد أن بذور الإنتفاض كامنة في الدول الطرفية والتي تتحرك تحت سقف الديون و"برامج الإصلاح" فجميعها تتأثر بسهولة وسرعة بالهزات والأزمات المرافقة للنظام الرأسمالي، إلا أنه يجدر بنا التمييز بين هذا البعد الإقتصادي المعولم وبين الأبعاد الأخرى، فالوضع العربي له من الخصوصيات المتفردة ما يجعله متميزاً عن غيره وإن تشابهت الظروف الاقتصادية. ويبقى السؤال: هل مطلوب "التحالف" مع القوى الصاعدة في بلدان أوروبا الطرفية وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا باتجاه بناء عالم متعدد الأقطاب يرد الاعتبار للجنوب ويكسر احتكار المؤسسات المالية والسياسية الرأسمالية للسلطة الاقتصادية في العالم بما يخدم توسع الرأسمال على حساب العمل وعلى حساب الإنسان؟

ثالثاً- تنظيم الأعمال

٩٦- بلغ عدد المسجلين للمشاركة ١٦١ مشاركاً، في حين بلغ عدد المتابعين/المراقبين ٣٣٢١ شخصاً. وقد بلغ عدد المشاركين الفعليين ١٠ مشاركين فقط، يمثلون ستة بلدان عربية، ٤ إناث و ٥ ذكور (باستثناء الميسر) أما عدد المساهمات ضمن المنتدى فقد بلغت ١٣٠ مساهمة، من بينها ٦٢ مساهمة قدمت من المشاركين أنفسهم و ٦٨ مساهمة من ميسر المنتدى (٢٣ مساهمة مستقلة و ٤٥ تعقيب على مساهمات المشاركين).

٩٧- وقد بلغ المعدل العام لمساهمات كل مشارك ١٠ مساهمات، في حين تراوح عدد المساهمات للمشاركة الواحد من مساهمة واحدة إلى ٢٤، وقد جاء هذا العدد الأخير من أحد المشاركين من لبنان، وبالنسبة لتوزيع المساهمات حسب البلد، فقد كانت النسبة الأعلى للمساهمات من المشاركين من تونس ولبنان (بنسبة ٢٠,٩ و ٢٠ في المائة من العدد الكلي للمساهمات على التوالي)، تبعها الجمهورية العربية السورية ثم فلسطين ثم الجزائر، وأخيراً المملكة العربية السعودية بمساهمة واحدة، كما هو موضح في الجدول التالي:

المشاركة حسب البلد والنوع الاجتماعي ونسبة المساهمة في المنتدى

البلد	عدد المشاركات/المشاركين	المشاركة حسب النوع الاجتماعي		عدد المساهمات	نسبة المساهمات من العدد الكلي
		إناث	ذكور		
الجمهورية العربية السورية	١	٠	١	٩	٦,٩
لبنان	٣	١	٢	٢٦	٢٠
المملكة العربية السعودية	١	١	٠	١	٠,٧
تونس	٢	١	١	١١	٨,٤
فلسطين	١	١	٠	٩	٦,٩
الجزائر	١	٠	١	٦	٤,٦
ميسر المنتدى	١	٠	١	٦٨	٥٢,٣٠
المجموع	١٠	٤	٦	١٣٠	١٠٠

٩٨- وبالنسبة إلى التركيبة العامة للمشاركين والمشاركات، فيلاحظ ما يلي:

(أ) الأقطار المشاركة: اقتصرت المساهمات على ست دول عربية. وجاء عدد المشاركين الأكبر من لبنان حيث وصل إلى ٣ مشاركين، ومن ثم تونس بنسبة مشاركين اثنين (باستثناء الميسر)، والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية وفلسطين والجزائر من خلال مشارك/ة واحدة من كل بلد؛

(ب) التوزيع حسب النوع الاجتماعي: وصل عدد المشاركات في المنتدى إلى ٤، بينما وصل عدد المشاركين إلى ٦، وهذا ليس فارقاً كبيراً يجعلنا نتحدث عن فجوة في "النوع الاجتماعي" ولكن الفرق ظهر فعلاً في عدد المساهمات، حيث أن عدد المساهمات التي قدمتها المشاركات قد بلغت حوالي ١٨ مساهمة مقابل ١١٢ مساهمة مقدمة من الرجال وهو فارق شاسع بالفعل. وقد جاءت المساهمات الأكبر للمشاركات من تونس وفلسطين بمعدل ثماني مساهمات لكل منهما، في حين قدمت المشاركة الوحيدة من المملكة العربية السعودية مساهمة واحدة فقط، والمشاركة من لبنان مساهمة واحدة كذلك. في حين لم تساهم أي مشاركة من الجزائر أو من الجمهورية العربية السورية في النقاشات، فاقترنت مشاركات النساء على لبنان وفلسطين والمملكة العربية السعودية وتونس؛

(ج) مساهمة الميسر: وصل عدد المداخلات التي قدمها الميسر إلى ٦٨ مداخل، أي ما يقارب مداخله مقابل كل مداخله مقدمة من المشاركين/المشاركات.

رابعاً- ملاحظات ختامية

٩٩- وختاماً بعض الملاحظات التي ذكرها بعض المشاركين:

(أ) عنوان المنتدى الإلكتروني "المشاركة والديمقراطية" عنوان عام ولا يعكس بأمانة طبيعة الأسئلة المطروحة والتي تهم أساساً ملف الحراك الثوري العربي بمختلف مراحلها؛

(ب) بعض الأسئلة تطلبت من المشاركين مداخلات مطولة وأحياناً الدخول في التفاصيل كما تطلبت أسئلة أخرى عروضاً مفصلة حول الثقافة والتاريخ والفكر الديني من خلال استطرادات مهمة تارة وثانوية أحياناً لا تمت لموضوع البحث بصلة مباشرة؛

(ج) المستوى العام للمداخلات كان فوق المتوسط وأحياناً، في مواضع عديدة، ارتقى الحوار إلى مراتب متميزة من دقة التحليل وقوة الأفكار وتماسكها وتلمس الظواهر، كما كانت لغة الكتابة سهلة وأحياناً، عند بعض المشاركين، لغة "صعبة" تفنن أصحابها في "تقوير" اللغة وهو شيء محبذ ولكنه ربما يتسبب في "إحباط" بعض المشاركين وإحجامهم عن التدخل؛

(د) بعض الأسئلة المتعلقة بالحراك الثوري كانت أسئلة مباشرة يصعب الإجابة عنها في واقع شديد التحول ووسط ديناميكية ثرية بالفاعلين والرهانات والأحداث وتتطلب بعض الوقت وبعض المسافة الزمنية حتى يتسنى للحدث أن يستقر وتسهل معانيته وتحليله، ولكن ذلك ليس بالأمر السلبي وقد تعاطى معه المشاركون بحرفية عالية وأمكنهم أحياناً تقديم تصورات أثبتت الأيام صحتها؛

(هـ) أخيراً، المشرف على المنتدى ناشط ميداني تسبب نشاطه وتنقله الدائم في بطء نسبي للنقاشات ما أثر على سرعة تفاعله مع الأجوبة رغم غزارة ردوده.